

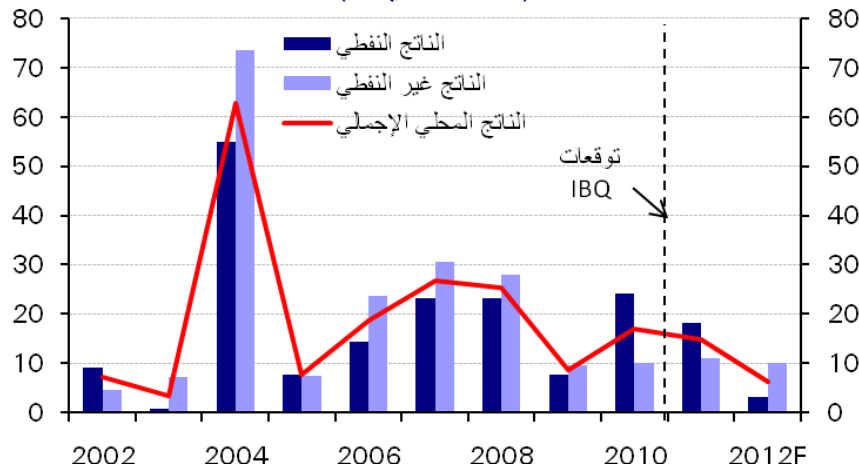
قطر: نمو سريع يدعمه إنفاق حكومي قوي

أشار **IBQ** في نشرته الاقتصادية لدول الخليج إلى أن قطر تتجه نحو عام آخر من النمو السريع في ٢٠١١، يدعمها في ذلك الزيادة الكبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، والذي وصل إلى مستواه المستهدف عند ٧٧ مليون طن سنوياً. ومن العام ٢٠١٢ فصاعداً، يتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي قليلاً مع توقف نمو قطاع النفط والغاز. وسيتم التركيز على القطاعات غير النفطية لتوفير معظم النمو المستقبلي من خلال استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١ - ٢٠١٦ التي تم الكشف عنها مؤخراً. وسيساعد ذلك على تحقيق أهداف قطر الطويلة الأمد وفق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، وعلى خلق الاستثمارات الضرورية لاستضافة كأس العام في العام ٢٠٢٢.

ملخص توقعات مؤشرات الاقتصاد القطري			
٢٠١٢	٢٠١١		
٦,٢	١٤,٨	نمو سنوي %	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة
١٠	١١	نمو سنوي %	-غير النفطي
٦,٥	٤	%	معدل التضخم
١١,٥	١٣,٦	نسبة الى الناتج المحلي %	فوائض الميزانية

ويتوقع **IBQ** أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر بالأسعار الثابتة بواقع ١٥% في ٢٠١١ و ٦% في ٢٠١٢، عقب نموه المقدر بنحو ١٧% في العام ٢٠١٠. ويقدر **IBQ** أن يرتفع الإنتاج الفعلي لقطاع النفط والغاز بواقع ١٨% هذا العام و ٣% في العام ٢٠١٢. وسيقود قطاع الغاز هذا النمو، حيث يتوقع أن يرتفع الإنتاج بنسبة ٣٠% في العام ٢٠١١. وسيعقب ذلك ارتفاع بنسبة ٤% في العام ٢٠١٢، قبل أن يتأثر بتعليق المشاريع الجديدة الذي قد يستمر حتى العام ٢٠١٤ على الأقل. وفي الوقت ذاته، يتوقع الوطني أن يبقى إنتاج النفط مستقرًا بشكل عام على مدى العامين المقبلين عند مستوى ٠,٨ مليون برميل يومياً.

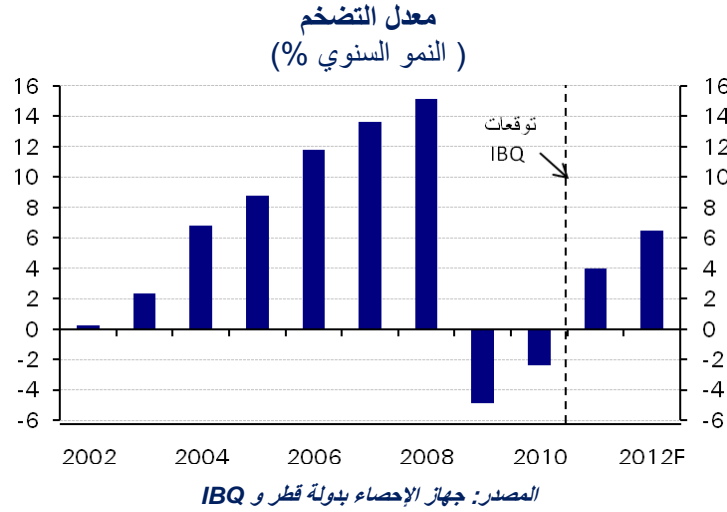
الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة (النمو السنوي %)



المصدر: جهاز الإحصاء بدولة قطر و IBQ

ورأى IBQ أن نمو القطاع غير النفطي سيستفيد بشكل كبير من استراتيجية التنمية الوطنية الحكومية التي تتضمن إنفاقاً بقيمة ١٢٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات، ستفوق الحكومة ٦٥ مليار دولار منها بشكل مباشر، وستتكفل الهيئات المرتبطة بالحكومة بالباقي. وستستخدم هذه الأموال لتحسين وتوسيع البنية التحتية للدولة، وستكون قطاعات التربية والصحة والخدمات المالية والإسكان والمواصلات الأكثر استفادة من ذلك الإنفاق. ويتوقع IBQ أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة بواقع ١١% في العام ٢٠١١ و ١٠% في العام ٢٠١٢، مقارنة مع ما متوسطه ٢١% سنوياً ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٩.

في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، شهدت قطر فترة من انكماش الأسعار بنسبة ٤% و ٢,٤% على التوالي، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى انخفاض أسعار الإيجارات السكنية. ولكن بحلول الربع الأخير من العام ٢٠١٠، كان مؤشر أسعار المستهلك قد بدأ بالارتفاع مجدداً، يدعمه في ذلك بشكل رئيس ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتكلفة المواصلات، وبعض التراجع في الضغوط لخفض الإيجارات السكنية. ويبدو أن عوامل عامة على نسق النمو الاقتصادي القوي وتحسن الأوضاع النقدية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتراجع قيمة الدولار، من شأنها أن تعزز ارتفاع الأسعار بشكل إضافي خلال ما تبقى من هذا العام. ويتوقع الوطني أن يبلغ معدل التضخم ٤% في العام ٢٠١١ و ٦,٥% في العام ٢٠١٢.



ورأى IBQ أن قطر يتوقع أن تسجل فوائض كبيرة في الميزانية بما نسبته ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١١ و ١٢% في العام ٢٠١٢، وذلك بسبب ما تشهده من ارتفاع في أسعار النفط وزيادة الإيرادات الناتجة عن زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال. ولحظ IBQ أن حوالي نصف الإنفاق المخطط للتنمية لن يظهر في الميزانية. وسيحفز ارتفاع المصروفات العامة على إصدار المزيد من السندات السيادية، ولكن الدين السيادي الإجمالي لقطر سيبقى عند مستويات يمكن التعامل معها. وفي تلك الأثناء، يتوقع أن يتحسن فائض الحساب الجاري في هذا العام وفي العام التالي مع ارتفاع أسعار الصادرات وأحجامها.

